مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

دور النسق القيمي في تكوين المجتمع السياسي*

The role of the values format in the formation of the political community

الأستاذ المساعد الدكتور سردار قادر محى الدين

كلية العلوم السياسية / جامعة السليمانية

كلية القانون والعلاقات الدولية / الجامعة اللبنانية الفرنسية

المدرس المساعد مهدي أبوبكر حمةعلي

كلية العلوم السياسية / جامعة السليمانية

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٩/٥/٢
القبول: ٢٠١٩/٥/٢٦
النشر: ربيع ٢٠١٩
Doi: 10.25212/lfu.qzj.4.2.11

الكلمات المفتاحية:

الملخص

ان الإنسان بطبيعته يبحث عن الأشياء التي تفيده في الحياة سواء أكانت هذه الأشياء مادية او معنوية، وهذا يعني ان الفرد يبحث في داخل المجتمع الإجتماعي عن المصالح والطموحات الذاتية، ويحاول ان يتبادل المنفعة والمصالح مع الآخرين.

وان المجتمع السياسي هو أرقى كيان اجتماعي الذي يكافح المجتمعات البشرية الوصول اليها بغية الحفاظ على مصالح

* البحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة (دور القيم في تكوين السلوك السياسي/ دراسة تحليلية في ماهية العلاقة الإنعكاسية بين الدين والسياسة)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Political community, social structure, values, political power, political behavior, style, .political system

افراده، وعلينا ان نعلم ان هذا الكيان الإجتماعي لم يأت بغتة بل ساهم في تكوينه نسق قوي من القيم التي تعكس العادات، والأعراف، والتقاليد المعبرة عن اهدافه وتطلعاته الآنية والمستقبلية، وهنا تسعى السلطة السياسية الى تنظيم قادر على حماية هذا النسق لإستدامة حياة المجتمع في كافة جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

ويمكن وصف نسق القيم بالمصالح التي تجمع افراد المجتمع السياسي حولها، كما ان هذا المفهوم ذو الطابع الرمزي الذي يتضمن الجوانب المعنوية والأخلاقية والتي تؤسس عليها القانون والنظام السياسي معاً.

مقدمة

لم تبن المجتمعات في سبيل القيم والقواعد الأخلاقية بالقدر الذي هو ضرورة إنسانية، وأن الفرد لا يستطيع أن يعيش منعزلاً دون الجماعة، لأن المجتمع هو عبارة عن جماعة منظمة من الناس بروابط تضامنية في شكل أنساق للحياة، تقام لتوفير إمكانية التفاعلات الطبيعية من خلال نظم تضمن لهم الدفاع وتوفير متطلبات الحياة، كما أنه لا يعني أنه تم على أساس الدم، بل القصد منه هو الاتفاق على عقد اجتماعي من أجل تقديم المنفعة المتبادلة لإحراز غرض اقتصادي أو معنوي. وخاصة الارتباط في المجتمع، وتدخل في عملية تكوين المجتمع جميع العوامل التي تساهم في تكوين الشخصية المعنوية له ومن هذه العوامل التي تتطلب في تكوينه؛ رابطة الجنس واللغة والدين والجغرافيا والآمال السياسية والمصالح المشتركة و...الخ. فبالرغم من أن المجتمعات لم تكون على هذا النحو إلا أن القيم والمعايير الأخلاقية التي تكون منها المنظومة القيمية للمجتمع هي التي تحدد المسار الحياتي للمجتمع إلى حد بعيد، فلا يمكن الفصل بين المنظومة القيمية للمجتمع والنظام السالك أو المنتهج فيه دون تلك المنظومة التي كونت الشخصية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المجتمعية لأعضاءها، إلا أن المعضلة تكمن في المجتمعات النامية هي كيف تجسد تلك المنظومة القيمية التي تسبق السلطة السياسية والمجتمع السياسي في الواقع السياسي المعاش والمؤسسات والقواعد القانونية.

فالظاهرة السياسية في المجتمع السياسي هي التي تعبر عن واقع المعاش القيمي والمؤسساتي والقانوني في المجتمع، وتلك المؤثرات عليها هي التي تحدد ماهيتها ومسارها وصحتها، ولا يمكن الحديث عن ظاهرة سياسية في مجتمع ما دون الحديث عن الواقع القيمي فيه، وفي سبيل المثال لو تمعنا في واقع الظاهرة السياسية في بعض البلدان الأوروبية كفرنسا وإيطاليا واليونان وإسبانيا ربما تختلف كثيرا وتتمايز عن الظاهرة السياسية السائدة في بعض البلدان الأخرى التي محاذية لها وداخل الإطار الأوروبي والقيم الغربية كبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فالعامل الذي يتمايز فيما بينها هو المنظومة القيمية التي تقف وراء تلك الظواهر السياسية في تلك البلدان المتنوعة، إلى حد أن درجة النمو والتطور وتكديس الموارد البشرية والإنفتاح الفكري في البلدان التي تتبنى القيم البروتستانتية ربما تفوق كثيراً على البلدان التي تتبنى القيم الكاثوليكية.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية البحث في المسائل التي تدور حول طبيعة العلاقة بين النسق القيمي والمجتمع السياسي. ويعد محاولة لإيجاد دور القيم في تكوين المجتمعات السياسية.

إذن ليس حديث علاقة القيم بالمجتمع السياسي بأمر جديد، بل البحث يركز على كيفية وماهية توظيف الأنساق القيمية وكشف مكانته في الحياة السياسية في المجتمع، فهذه المسألة في غاية الأهمية بالنسبة للبحث ويوجه الطالب على هذا النحو في سبيل إيجاد حل توفيقي للخروج من تلك المعضلة التي عانت منها المجتمعات النامية وضاعت عنها التقدم والتطور والتجانس الإجتماعي، وأدت في نهاية المطاف إلى صراع دؤوب بين أطيافها على السلطة وهويتها.

هدف البحث

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

هو محاولة لقراءة جديدة علمية في مسألة علاقة بين النسق القيمي والمجتمع السياسي والدولة، و بيان التمايز الموضوعي بين الدولة والمجتمع السياسي، كونهما ظاهرتين أصيلتين في المجتمع.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول طبيعة العلاقة بين القيم والسياسة. وهل المنظومة القيمية في المجتمعات عادة تسبق المجتمع السياسي؟ وهل لكل مجتمع سياسي منظومة قيمية معينة؟ أم أنها تتنوع؟ ما هي منطلقات تلك الأنساق القيمية؟ هل هناك إمكان التوافق فيما بينها حتى تحسم موقف التيارات القيمية في المجتمع حيال المصلحة العامة؟ كيف يمكن للمجتمعات تجسيد تلك القيم في ظاهرتها السياسية ومؤسساتها القانونية؟

فرضية البحث

أن لكل مجتمع سياسي منظومة قيمية تقف خلفه، ولا يمكن أن ينمو أو يتطور إلا من خلالها.

هيكل البحث

تم توزيع البحث الى مبحثين، المبحث الأول مقسم الى مطلبين، في الأول قمنا بتحديد مفهوم القيم وحددنا في الثاني مفهوم النسق القيمي. ويتضمن المبحث الثاني مطلبين اثنين، وقد تطرقنا في الأول الى اساس الإجتماعي للدولة وفي الثاني بحثنا عن اساس القيمي للمجتمع السياسي.

المبحث الأول

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مقاربات مفاهيمية

لا يمكن فهم القيم ودراستها الا في اطار المجتمع، والسبب يعود الى ان مشكلة القيم هي مشكلة متلاصقة بالإنسان ومن الصعب الفصل فيما بينهما، وهذا يدفعنا الى ان نقرر ان مشكلة القيم ليست الا مشكلة الإنسان نفسه، وان كل المحاولات للأحاطة بالقيم هي محاولة للأحاطة بالإنسان وتصوراته واهدافه وكذلك لملاحظة سلوكه في المجتمع.

المطلب الأول: القيم في المجتمع

ماذا نقصد بـالقيم؟ لنبدأ بالتعرف على دلالة هذه الكلمة في اللغة العربية، ورد في لسان العرب ما يلي: "القيمة: واحدة القيم، واصله الواو (= قوم) لأنه يقوم مقام الشيء. والقيمة ثمن الشيء بالتقويم. ومن الكلمات المشتقة من مادة (ق. و. م) يورد ما يلي: القِوام: العدل "وكان بين ذلك قواما". استقامة: قوام الأمر نظامه وعماده. الدين القيّم: اي المستقيم الذي لا زيغ فيه ولا ميل عن الحق. وهكذا نلاحظ ان مادة (ق. و. م) تحيل الى معنيين: ثمن الشيء او سعره من جهة، والاستقامة والعدل والحق، من جهة اخرى. والمعنيان مرتبطان احدهما بالآخر. لأن ثمن الشيء هو ما يساويه، وهو معادله وحقه[1]. اما القيمة فهي اجتماعية (قيمة الشيء هكذا. ومنه نستطيع القول مثلاً: فلان يحترم او لايحترم قيم الأشياء، او القيم). وهكذا نستطيع ان ندعي ان لفظ "قيم" له علاقة بالمثل الأخلاقية والإجتماعية، ما دامت قيم الأشياء مستقلة عن ارادة الأفراد ومساوماتهم بالتالي ثابتة او شبه ثابتة. ومع ذلك فهذه النقلة من المعنى التجاري الإقتصادي للفظ "القيم" الى المعنى الأخلاقي لا يبدو لنا انها تمت داخل المجال التداولي العربي، بل ربما نقلت من خلال الترجمة من اللغات الأجنبية الحديثة التي تم فيها بالفعل الارتفاع بمعنى "القيم" من معناها الإقتصادي الى المعنى الأخلاقي فأصبحت ترادف "الفضائل" قبل ان تحل محلها وتستخدم بمعنى الحق والجميل والخير[2].

وبهذا يصبح الفعل الأخلاقي بمثابة خلق للقيم وتشريعها، اي التقويم بما هو قياس وتثمين للأشياء والمفاضلة بينها بحسب سلّم للقيم يستمد مشروعيته من موقع الذات ومنفعتها الخاصة في الحياة[3].

1) د. محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص54.
2) المصدر نفسه، ص ص 54–55.
3) نبيل عبداللطيف، فلسفة القيم.. نماذج نيتشوية، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دون تأريخ الطبع، ص89.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لنتسائل: هل القيم هي فعل أخلاقي ام اشمل من الأخلاق؟ من الواضح ان الأخلاق ذاتية مرتبطة بالإنسان نفسه، وتحدد اطار سلوكه في المجتمع، ولكن في الوقت نفسه ليس من الصواب عزل الأخلاق عن النسق الثقافي السائد في المجتمع، لأن النسق الثقافي ذاته ليس الا المرحلة المتطورة للمبادئ الأخلاقية، والمبادئ الأخلاقية ليست الا تجديد للنسق الثقافي. ومن هنا يطرح هذا السؤال نفسه؛ ما هو الدور الذي تقوم به القيم في هذه السيرورة؟ المبادئ الأخلاقية موجودة في ضمير المجتمع، وفي مرحلة ما من مراحل تطور المجتمع ستتحول هذه المبادئ الى قاعدة قيمية لقياس سلوكيات المجتمع، وتصبح هذه القاعدة كياناً جديداً في النسق الثقافي الإجتماعي بمجرد قبولها من قبل المجتمع واكتسابها صفتي الأعتياد والإلتزام. وهي لا تُفرَض من الخارج على الجماعة، وانما تتولد من الظروف المعيشية التي تحياها وتكون مقبولة ومعترفاً بها، وتتعلمها الفرد من خلال التفاعل مع البيئة الإجتماعية وفي العديد من المواقف[4]. وللعلاقات الإجتماعية بين الأفراد: علاقات سيطرة، ومنافسة، وتعارض، وتبادل، دور كبير في انتاجها. ولذا نجده يعنى بالدمج الإجتماعي او التنشئة الإجتماعية. فمن هذا الدمج تنشأ القيمة[5]. رغم التأكيد على جماعية القيم يرى البعض ان القيم في اصلها تنشأ عن الممارسات الفردية، يستحسنها المجتمع، لتتحول الى قيمة ثقافية، وليست هناك قيمة ثقافية الا وقد نشأت فردية، ثم انتقلت الى كونها جماعية، قبل ان تصبح ثقافية[6]. وعندما نقول ان القيم تصدر من الأفراد المقصود هنا ليس جميع افراد المجتمع قد يكون لنوع معين من الأفراد دور في تكوينها، كالأنبياء والمصلحين والمفكرين والأبطال والزعماء، ولكن يتكلمون ويحددون القيم بأسم المجتمع او (الله) وقد يعبرون عن طموحات الأجيال المتعاقبة الى العدل والحق والخير[7].

هكذا نرى ان القيم هي اوسع واشمل من الأخلاق، وهي اسماً عاماً لكل المحاولات النقدية، مقابل المحمولات الوصفية التي تتعامل مع الوجود والواقع ومع ذلك فإن الأخلاق هي الغاية والبداية لها[8]. لذلك فالقيم الأخلاقية تُتصف بالثبوت في تركيبها وخلقها وهي لا تتغير بتغير الأزمان[9]، لأنها هي ضمير الجماعة

4) د. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، القيم السياسية في الإسلام، دار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001، ص15–16.
5) د. عادل العوا، عمدة في فلسفة القيم، دار طلاس للدراسات والترجمة وانشر، 1986، دمشق، ص646.
6) د. عبداللطيف الفيفي، نقد القيم، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2006، ص40.
7) د. محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، مصدر سابق، ص55.
8) د. احمد عبدالحكيم عطية، النظرية العامة للقيمة، دون جهة النشر، القاهرة، 2003، ص30.
9) انور الجندي، مشكلات الفكر المعاصر في ضوء الإسلام، مجمع بحوث الإسلامية، القاهرة، 1972، ص25.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ومصدر الإلتزام في المجتمع[10]. فالقيم بهذا المعنى هي ضرورة اجتماعية، وهي معايير واهداف لابد ان نجدها في كل المجتمعات، فهي تتغلغل في الأفراد في شكل إتجاهات ودوافع وتطلعات، وتظهر في السلوك الظاهري الشعوري واللاشعوري، وفي المواقف التي تتطلب ارتباط هؤلاء الأفراد بعضهم ببعض، فالقيم تعبر عن نفسها في قوانين ولوائح وبرنامج التنظيم الإجتماعي والنظم الإجتماعي[11]. ونجد ضرورة القيم على المستويين: الفردي والجماعي: فعلى المستوى الفردي: نجد ان المرء في حاجة ماسة في تعامله مع الأشخاص والمواقف والأشياء الى نسق او نظام للمعايير والقيم، ويكون هذا النظام بمثابة موجهات لسلوكه، وطاقات ودوافع لنشاطه، اذا غابت القيم او تضاربت، فان الإنسان يغترب عن ذاته وعن مجتمعه، بل ويفتقد دوافعه للعمل. وعلى المستوى الجماعي: فإن اي تنظيم اجتماعي في حاجة الى تنسيق للقيم يشابه تلك الأنساق القيمية الموجودة لدى الأفراد، فيضمنه اهدافه، ومثله العليا التي عليها تقوم حياته ونشاطاته وعلاقاته، فإذا ماتضاربت القيم او لم تتضح فإنه سرعان ما يحدث الصراع القيمي الإجتماعي الذي يدفع بالتنظيم الإجتماعي الى التفكك والإنهيار[12].

وظلت مسألة القيم غامضة ومعقدة بسبب احتوائها جوانب انسانية وطبيعية ودينية وسيكولوجية، فان هذا التنوع باعث اساسي لتفسيرات اخلاقية ودينية وسيكولوجية وجمالية مختلفة، وهو مصدر لبروز مذاهب فلسفية قيمية لدى كل من اخلاقيين وجماليين ودينيين وسيكولوجيين[13]. صحيح ان الفلاسفة قد ناقشوا منذ القدم مسائل الخير، والطيب، الفضيلة، والعدالة، والحق، والجمال، والصدق، ولكن لم تلقَ القيم اهتماماً من الناحية النظرية الا في الفلسفة المعاصرة[14]. فقد فسَّرَ الفلاسفة القدماء القيم من وجهاتِ نظر مختلفة مثلاً؛ المدرسة الطبيعية تربط القيم بالموضوع، تفسرها طبقاً للقانون الطبيعي، اما لدى المدرسة المثالية هي متصلة بالذات، على اعتبار ان القيمة هي ذات طبيعة مثالية وليس لها مصدر موضوعي، اما في نظر النزعة المثالية الموضوعية، القيمة هي واقع معقول ومعقول واقعي[15].

10) د. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، القيم السياسية في الإسلام، مصدر سابق، ص17.
11) المصدر نفسه، ص10.
12) د. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، القيم السياسية في الإسلام، مصدر سابق، ص11.
13) د. قباري اسماعيل، علم الإجتماع والأديولوجيات، المكتب العربي الحديث، الأسكندرية، 1979، ص33.
14) د. احمد عبدالحكيم عطية، النظرية العامة للقيمة، مصدر سابق، ص19.
15) د. قباري اسماعيل، علم الإجتماع والأديولوجيات، مصدر سابق، ص34.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ومن جهة اخرى هناك اتجاه يربط القيم بالإهتمام، ويمكن ان نستخلص من هذا الإتجاه اربع علاقات واضحة اولاً: النظريات البديلة لعلاقة القيمية بالإهتمام، اي تلك التي تعرف القيمة في طبيعتها الجوهرية بأنها غير مناسبة تماماً للإهتمام. ثانياً: يمكن التمسك بالقيمة على انها تلك السمة الخاصة بالموضوع، والتي تؤهله لأن يكون الغاية، او بمعنى آخر تلك التي تتضمن او تستشير او تنظم اهتماماً. الثالث: فإن القيمة يمكن ان تحدد لموضوعات ذات اهتمامات سامية او جديرة بالإعتبار. رابعاً: ان القيمة بمعناها الشامل ترتبط بطريقة غير مميزة بكل الموضوعات الخاصة بالإهتمام الكلي[16]. وفي العصر الحديث قد حدث تحول في تفسير القيم، فإن هذا التحول ادى الى تكوين رؤية جديدة حول القيم باعتبارها حقائق اجتماعية تقوم على اسس سلوكية مشتركة في المجتمع، وليست باعتبارها مثالية مجردة، وتجلت هذه الرؤية عند ماكس شيلر وكارل مانهايم[17]

استناداً الى ما سبق؛ يمكننا القول ان القيم هي نمط سلوكي يتحكم في نفوس الناس، وطرائق تفكيرهم، واحكامهم، واختياراتهم، ومواقفهم، وتصرفاتهم، وذلك بصفة مستمرة نسبياً. وهي تحدد هوية الإنسان، ومعنى وجوده، وغاياته[18].

فان القيم عند إميل دوركايم هي الوجدان الجمعي او المشترك، التي تتكون من مجموعة من المعتقدات والمشاعر المشتركة التي تربط اعضاء مجتمع بعضها ببعض، وتؤلف من خلالها نظاماً خاصاً للحياة[19]. فالمجتمع عنده هو اصل القيم وصدر الإلزام، وهو ليس مجموع افراده، بل المركب الذي ينتج عن ائتلاف الأفراد في علاقات اجتماعية مؤدياً الى عقل جمعي متميز عن عقول الأفراد المكونين له. ولذلك لا توجد القيم والمثل العليا عند الأفراد، لأن الفرد لا يمكنه تجاوز ذاته، لذلك لا يجد في نفسه المواد والعناصر التي تشكل القيم، ولابد ان يكون ذلك في المجتمع[20].

16) د. احمد عبدالحكيم عطية، النظرية العامة للقيمة، مصدر سابق، ص55.
17) د. عبداللطيف الفيفي، نقد القيم، مصدر سابق، ص33.
18) المصدر نفسه، ص21.
19) إميل دوركايم، في تقسيم العمل الإجتماعي، ترجمة: حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1982، ص98.
20) د. صلاح قنصوه، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص202.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يؤكد تالكوت بارسونز على: "ان القيم عنصر لنسق رمزي مشترك، يعتبر معياراً او مستوى للأختيار بين بدائل التوجيه التي تظهر في المواقف المختلفة". فالقيم عنده تمثل محوراً من محاور واقعية السلوك. كما وصف بارسونز القيم بأنها انماط ثقافية شاملة ذات جذور في التقاليد الدينية وهي بذلك تظل محافظة عل استقراراها[21].

ويعرف المفكر الأمريكي ميلتون روكيش القيم بأنها عبارة عن:" اعتقاد دائم بأن نمطاً معيناً من السلوك او حالة غائية من الوجود متصل شخصياً وجماعياً"، فالقيم في نظره هي معايير مثالية توجه السلوك من داخل الفرد اي انها في جوهرها شخصية في حين ان المعايير الإجتماعية تمثل قواعد او توقعات من الجماعة لسلوك او اتجاه معين، اي ان مصدرها جماعة وليس الفرد[22].

ويبقى السؤال الأهم؛ ما هي مصادر القيم؟ لا نملك الإجابة الا ما قاله الأولون: بأن الدين، ومثاليات المجتمع، والظروف البيئية واقتصادها، مع اعتبار المستجدات المعاصرة، مثل ثورة الإتصالات والمعلومات، كل تلك تحدد قيماً واخلاقاً تسود المجتمع او تنهار في آخر. وبهذا يتضح ان الإجابات لا تخرج عن تلك الأصول الثلاثة؛ التي كان قد قررها الخطاب الفلسفي، وهي الدين والعقل والمجتمع، فهذه الأقانيم الثلاثة تظل هي مولدات القيم في كل زمان ومكان[23].

والقيم كما اسلفنا تتصف بالثبات والإستمرار، غير ان ذلك نسبي وليس مطلقاً، وللقيم خصائص متعددة ونعود الآن لنبحثها بصورة مقتضبة[24]:

1- الذاتية: انها مرتبطة بسيكولوجية الإنسان.

2- الموضوعية: هناك بعض القيم الموضوعية التي يجمع عليها الأفراد في المجتمع.

3- النسبية: انها تختلف من شخص لآخر.

4- الهرمية: هناك سلّم للقيم يهيمن فيه البعض على الآخر.

21) د. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، القيم السياسية في الإسلام، مصدر سابق، ص12.
22) المصدر نفسه، ص13.
23) د. عبداللطيف الفيفي، نقد القيم، مصدر سابق، ص37.
24) د. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، القيم السياسية في الإسلام، مصدر سابق، ص ص19–27.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5- الثبات النسبي: انها محافظة في بعض الأحيان، بسبب ارتباطها بالشعور والوجدان المجتمع.

6- الدينامية: انها قابلة للتغيير.

7- المعيارية: انها قابلة للقياس والملاحظة.

وفي وجهة نظر الظاهراتية* ان القيم تتمتع بالخصائص التالية[25]:

اولاً: انها مثالية، ليست شيئاً باي حال من الأحوال.

ثانياً: انها تجريبية، لا نشعر بوجودها الا عن طريق تجربتها من قبل شخص ما.

ثالثاً: انها قابلة للتعرف، وان كانت تفرض نفسها على الإنسان، ليست عملا من اعماله.

رابعاً: يناظرها نظام ما مهما كان نوعها.

خامساً: انها ليست مطلقة.

سادساً: انها وسيلة للإندفاع.

ومن اجل توضيح مسألة القيم اكثر، علينا ان نطرح السؤال التالي: هل يمكن تصنيفها ام هي غير قابلة للتصنيف؟ فقد قام الباحثون بتصنيف القيم طبقاً لطبيعتها والمجالات التي تمثلها. وفي الواقع هناك انواع مختلفة من القيم، ولكن كل منها متصلة مع الآخر، وهناك تداخل كبير فيما بينها. وعلى رغم ذلك يمكن تصنيفها على النحو التالي[26]:

* الفينومينولوجيا أو الظاهراتية هي مدرسة فلسفية أسسها ادموند هوسرل في ألمانيا في بداية القرن العشرين ومن أهم أعلامها ماكس شيلر وهارتمان. ترتكز هذه الفلسفة على الخبرة الحدسية للظواهر، ثم الانطلاق نحو تحليل الظاهرة سعياً إلى فهم أعمق لوجود الإنسان والعالم.

25) د. الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص ص33–35.

26) د. اسماعيل عبدالفتاح، القيم السياسية في الإسلام، مصدر سابق، ص ص28–31.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1- من حيث نوعية القيم: هي تتفرع الى؛ القواعد القائمة على القيم الفردية (قواعد الأخلاق)، والقواعد القائمة على القيم الجماعية (قواعد القانون).

2- من حيث الأجيال والفئات الإجتماعية: وهي تقسم الى؛ قيم الشباب وقيم كبار السن.

3- من حيث الآثار الإجتماعية: يمكن التفريق بين القيم السلبية والقيم الإيجابية.

4- من حيث المحتوى: القيم الإقتصادية، والجمالية، والإجتماعية، والسياسية، والدينية.

5- من حيث المقصد: القيم الوسائلية والقيم الغائية.

6- من حيث الشدة: القيم الملزمة، والقيم التفضيلية، والقيم المثالية.

7- من حيث العمومية: القيم العامة والقيم الخاصة.

8- من حيث الوضوح: القيم الصريحة والقيم الضمنية.

9- من حيث الزمن: القيم الوقتية والقيم الدائمة.

في سياق ما بحثنا من قبل، قدمنا تفسيرات حول طبيعة القيم والتصورات الفلسفية حولها، وبيننا خصائص القيم، وانواعها، وعلينا الآن ان نبحث مسألة القيم في صورتها النسقية. اذن؛ ماذا نعني بنسق القيم؟ لكي نوضح معنى نسق القيم سنحدد في البداية معنى النسق، ما المقصود بالنسق؟

المطلب الثاني: النسق القيمي في المجتمع

يعتبر مفهوم النسق من المفاهيم الأساسية في علم الفيزياء، والفيزيائيون حين يستخدمون مفهوم النسق، يستخدمونه كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات التي تجري عليها الأجسام في الطبيعة، وعلى اساس ان اية مجموعة من مجموعات الأجسام في الطبيعة هي مجموعة من القوى التي تتفاعل ميكانيكياً فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل، فيتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على وضع يهيء لحالة الإتزان الكلي لهذه المجموعة. فالنسق بهذا المعنى هو تلك الحالة التي عليها علاقات اية مجموعة من وحدات في الطبيعة[27].

27) د. عادل فتحي ثابت عبدالحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص204.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وتبعاً لذلك فإن لفظة النسق لا تعني اكثر من مجرد تصور ذهني، لحالة التكامل. وان لفظة التكامل تعني حالة الترابط التي لا تدع مجالاً للتفاوت في واقع معين طبيعياً كان ام اجتماعياً، فيقال تكامل كائن حي، والتكامل الإجتماعي، والتكامل السياسي، والتكامل في هذا المعنى يتضمن الإتزان اي الحالة التي عليها علاقات أجزاء الواقع على وضع يهيء لاستمراره ككل[28].

وبشكل عام ينظر الى النسق على انه يشتمل على ما يأتي[29]:

1- انه عبارة عن مجموع الأجزاء او العناصر الكل.

2- ان هناك علاقات وتفاعلات قائمة بين هذه العناصر.

3- ان هذه العناصر تعمل معاً لكي تؤدي وظيفة معينة.

4- ان النسق يختلف مستوى تعقيده ودرجة شموليته، فقد تكون وحداته كبيرة العدد او محدودة العدد.

وفي ضوء ما سبق يمكن ان نعرف النسق على انه " عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها، لكي تؤدي وظيفة معينة. ويسهم كل منها بوزن معين حسب اهميته ودرجة فاعليته داخل النسق"[30].

ومن هذا المنظور سنحاول توضيح نسق القيم، كما اشرنا في الأسطر السابقة ان النسق هو علاقة التفاعل بين مجموعة من الأجزاء، ولكل جزء من الأجزاء قوة التأثير على الآخر وفي حين نفسه يتأثر بأجزاء اخرى. ومن الواضح يتضمن المجتمع قيماً متنوعة، وان هذه القيم، تدخل في شبكة من العلاقات فيما بينها، وتتفاعل مع بعضها البعض، وعلى اثر تلك العلاقات تنتج مجموعات قيمية متنوعة لتنظيم سلوك المجتمع في شتى مجالات الحياة، على سبيل المثال؛ هناك مجموعة القيم السياسية، ومجموعة القيم الفلسفية، ومجموعة القيم الإقتصادية، ومجموعة القيم الأخلاقية، ومجموعة القيم الجمالية. وكل مجموعة تتفاعل اجزائها فيما بينها ومع اجزاء المجموعات الأخرى.

28) المصدر نفسه، ص205.

29) د. عبداللطيف محمد خليفة، إرتقاء القيم، عالم المعرفة، الكويت، 1992، ص30.

30) المصدر نفسه وصفحة نفسها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

هناك فكرة مؤداها؛ انه لا يمكن دراسة القيم بمعزل عن القيم الأخرى، فهناك سلم او نسق هرمي ترتب به القيم حسب اهميتها للفرد والجماعة[31]. ولما كان هذا (السُلّم)، سُلّم القيم او نظامها، انما يتشكل من خلال التجربة الإجتماعية للمجموعات والأمم كان "نظام القيم لمجتمع ما يعكس بنيته" والعكس صحيح ايضاً. فسلم القيم (او نظام القيم) ليس من صنع الفرد بل ينشأ في المجتمع ومن المجتمع ككل[32]. ففي كل مجتمع نجد سلماً من القيم مرتباً. هذه القيم تأخذ طبيعة الظاهرة الإجتماعية فتصبح مفروضة علينا. بوصفها توجد خارجنا فتعدل من رغباتنا بدل ان تكون صادرة عنها. ان دور المجتمع في انشاء القيم دور كبير، فبدون المجتمع لا يمكن للقيم ان تتكتل لتصبح نظاماً يفرض نفسه على اعضاء المجتمع[33].

ويقسم ميلتون روكيش نسق القيم الى قسمين: نسق للقيم الغائية، ونسق للقيم الوسيلية، ويرى نسق القيم على انه: " تنظيم من المعتقدات يتصف بالثبات النسبي، ويحمل تفضيلاً لغاية من غايات الوجود، او شكلاً من اشكال السلوك الموصلة الى هذه الغاية، وذلك في ضوء ما تمثله من اهمية بالنسبة للفرد"[34].

وعلى هذا النحو يقسم بعض آخر انساق القيم الى نوعين: نسق القيم الأولية، ويتعلق بالحاجات البيولوجية للفرد. ونسق القيم الثانوية، ويتضمن القيم الإجتماعية والأخلاقية[35].

بناءً على ذلك يمكن ان نعرف نسق القيم على انه : " مجموعة القيم المترابطة، التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته، ويتم غالباً دون وعي الفرد، وبتعبير آخر هو عبارة عن الترتيب الهرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد، او افراد المجتمع، ويحكم سلوكه او سلوكهم، دون وعي بذلك"[36].

31) المصدر نفسه، ص52.
32) د. محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، مصدر سابق، ص55.
33) المصدر نفسه، ص56.
34) د. عبداللطيف محمد خليفة، إرتقاء القيم، مصدر سابق، ص53.
35) المصدر نفسه وصفحة نفسها.
36) المصدر نفسه، ص52.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وخلاصة القول هي: ان نسق القيم ليس مجرد خصال حميدة، او غير حميدة، يتصف بها الفرد فتكون خلقاً له، بل هو بالدرجة الأولى معايير للسلوك الإجتماعي والتدبير السياسي ومحددات لرؤية العالم واستشراف مطلق[37].

المبحث الثاني

النسق القيمي في المجتمع السياسي

ما هو المجتمع السياسي؟ هل يتشكل المجتمع السياسي بمعزل عن القيم؟ ما هو دور نسق القيم في حياة المجتمع السياسي؟ سنحاول في هذا المبحث الإجابة على تلك الأسئلة، وذلك من خلال التركيز على مكونات المجتمع السياسي وبيان علاقته والقيم.

المطلب الأول: اساس الإجتماعي للدولة

ما المقصود بالمجتمع السياسي؟ وبالرغم من انه من المفاهيم التي تثار حوله جدل واسع، الا انه يمكن اختزاله في اتجاهين رئيسيين: فهناك اتجاه يرى بأن المجتمع السياسي مرادف لمفهوم الدولة، وفي المقابل هناك اتجاه يشدد على عدم اقتران المجتمع السياسي بالدولة. يعتقد مؤيدوا الإتجاه الأول (اقتران المجتمع السياسي بالدولة) بأن المجتمع السياسي لا يدل على شيء سوى الدولة. لأن المجتمع السياسي نتاج التحول من الحالة الطبيعية إلى حالة الإدارة والسلطة والقانون وتجديد المنظومة العلاقاتية بين الأفراد والمجموعات بحيث نتجت عنها مجتمع جديد ومنظم، وحسب تصوراتهم فإن إقامة هذا المجتمع الجديد بمثابة مجتمع سياسي يسمى بالدولة[38].

37) د. محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، مصدر سابق، ص56.
38) د. شيرزاد احمد النجار، دراسات في علم السياسة، مصدر سابق، ص179.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يرى العميد ليون دكي بأن كل مجتمعٍ سياسي سواء كان قديماً أم جديداً هو الدولة بصرف النظر عن صورته وأشكاله. فمع وجود تمييز سياسي في مجتمع معين، مهما كان بسيطاً أو معقداً ومتطوراً. ويعتقد بأن الدولة تتكون بمجرد وجود طبقة حاكمة واخرى محكومة في المجتمع[39]. يقول دكي: "فحيث نقر في مجموعة معينة وجود قوة إرغام نستطيع ان نقول ويجب أن نقول بوجود دولة. ففي كل مجتمع بشري كبيراً كان أو صغيراً، حيث نرى أفراداً أو مجموعة أفراد يقبضون على قوة إرغامٍ يفرضونها على الآخرين، يجب أن نقول بوجود دولة"[40].

ويؤكد مؤيدوا هذا الاتجاه على أن التمييز القائم بين الحكام والمحكومين ليس علاقات مادية وحسب، بل تشمل علاقات معنوية وتواصل بين القوي والضعيف، فالإنسان بطبعه يفتقر إلى مسوغٍ لأوامره وحجة لتبرير خضوعه[41]. ونجد في سياق افكارهم ان كل علاقة ما بين الأمر والطاعة التي يؤسس عليها المجتمع السياسي، لابد ان تتحول إلى دولة، فلا سبيل لعيش المجتمع دون دولة[42].

أما الإتجاه الأخر يشدد على عدم اشتراط اقتران الدولة بالمجتمع السياسي، ومن الخطأ استخدام مفهوم المجتمع السياسي كمرداف لمفهوم الدولة. فمن وجهة نظر هؤلاء ان واقع التمييز بين الحكام والمحكومين يستند على وجود السلطة، ولكن السلطة كظاهرة عالمية تشمل صور واشكال عديدة لا تمت بصلة إلى الدولة، وعليه لا يمكن اعتبار كل مجتمع سياسي منظم دولة[43]. ويشير جورج بردو لا يصلح الجمع بين الدولة مع التمايزات السلطوية الاخرى في المجتمع، لان الدولة تحمل سمات وغايات لا نشعر بها خارجها[44]. وفي سياق تفسيراتهم للمجتمع السياسي لديهم قرائن تثبت بأن هناك مظاهر جديدة للمجتمع

39) مولود زايد الطيب، علم الإجتماع السياسي، جامعة السابع من ابريل، بنغازي، 2007، ص113.
40) د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط2، 2013، ص33.
41) المصدر نفسه، ص35.
42) د. عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع.. جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2008، ص13.
43) جورج بوردو، الدولة، ترجمة: د. سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص17.
44) المصدر نفسه, وصفحة نفسها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

السياسي ليست لها علاقة بالدولة[45]. ويؤكدون على ان المجتمع السياسي ليس تجمعاً مادياً للأفراد فحسب، وانما هو تجمع غريزي اوجدته الضرورة، وهناك شعور وانتماء مشترك يربط بعضهم ببعض[46].

يرتبط بما سبق ان الشمولية هي الخاصية البارزة التي يميّز المجتمع السياسي عن المجتمعات الإجتماعية الأخرى، وهو يتمتع بمجموعة من السمات التي تمكنه من التحكم بالمجتمعات الإجتماعية الأخرى، فأولى هذه السمات هو غياب التخصص، اي بامكانه ممارسة النشاط في جميع ميادين النشاطات الإجتماعية. الثانية هي العلوية اي تبعية الجماعات الإجتماعية له. اما السمة الثالثة هي الإستقلال، اي المجتمع السياسي لا يندمج باي شكل من الأشكال مع مجتمع سياسي آخر[47].

في خضم الجدل ازاء المجتمع السياسي واقترانه بالدولة، يرى الباحث بأن الاتجاه الأول يتسم بالموضوعية خاصة من حيث الإطار النظري للفكر السياسي، بحيث يسمى المجتمع باسم دوله حين نقول المجتمع الفرنسي نشير إلى الفرنسين داخل فرنسا ولا يشمل الفرنسيين في مقاطعة كيوبك في كندا. وكذلك لا يمكن القول بالمجتمع العربي او المجتمع الكردي في العراق وانما من حيث المفاهيم هناك مجتمع عراقي، ولكن هل هناك مجتمع عراقي؟ من هذا التشكيك يمكن انتقاد الاتجاه الأول بسهولة.

أما الاتجاه الثاني أي عدم اشتراط اقتران المجتمع السياسي بالدولة رغم انه أقرب إلى الواقع بالنسبة إلى كثير من الدول النامية إلى أنه لا يتسم بالموضوعية التامة، والدليل الواضح تكمن في التساؤل نفسه حول أزمة العراق إذ انه في التشكيك حول وجود مجتمع عراقي لا يمكن انكار التشكيك في وجود المجتمع العربي داخل العراق اذا انه منشق على الأقل إلى السنة والشيعة ناهيك عن النزعات القبلية والعشائرية، وبالنسبة إلى الكرد فرغم انه لا يتسم بالطائفية ولكنه لا يتسم أيضاً بالوحدة المجتمعية المطلوبة لتكوين المجتمع السياسي المقترن بالدولة من حيث النزعة العشائرية أو المناطقية.

45) جورج بالانديه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة:علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص153.

46) جورج بوردو، الدولة، مصدر سابق، ص20.

47) د. صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، جامعة بغداد، بغداد، 1990، ص266– 267.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ان تعريف الدولة* بكونها "مؤسسة تحتكر الإكراه، ويتجسدد فيها مشروع سياسي"[48]، يجسد اتجاه اقتران المجتمع بالدولة، تركز على جانب الدولة كمؤسسة، واعترفنا بموضوعيته النظرية وانتقدناه لعدم تطابقة على كثير من الدول النامية. بينما توصيف ظاهرة المجتمع السياسي كونه "تجمعاً غريزياً اوجدته الضرورة"[49]، يجمع فيه الافراد حول القيم المشتركة ولذلك يتحتم عليهم التنازل عن اهدافهم وقيمهم الخاصة من اجل المصلحة العامة وخيرهم المشترك[50]، يجسد الجانب الاجتماعي والذي يظهر المجتمع السياسي الذي يتعدى الاهداف الخاصة ويكرس تأسيس السلطة التي تمارس من اجل غاية المجتمع، وهذه القيمة (المصلحة العامة) هي المجتمع نفسه[51]، الذي ينظم الأفراد على اساس اصول وقواعد مستقلة عن ارادتهم، وهذا يمهد الطريق امام ظهور القانون الوضعي وانشاء قواعد عرفية ومكتوبة التي تنظم علاقات اجتماعية في اطار جديد، وهكذا تنجز السلطة المؤسسة التي هي في جوهرها سلطة القانون[52].

* حين يصف فريدريك نيتشه (في كتاب هكذا تكلم زرادشت) الدولة بأنها "أبرد جميع الوحوش الباردة"، يشير إلى مثال مؤثر حديث تبدو فيه الدولة جهازاً لحكومة تتميز باللاشخصية في ناحيتين أساسيتين: الأولى أنها تتمتع ببيروقراطية عقلية، تكون فيها الحقوق والواجبات للمنصب، منفصلة بوضوح عن حقوق الشخص الذي يحتله هذا المنصب، فالمنصب يستمر في الوجود رغم موت أو استبدال ماسكه، وينبغي على الناس احترام ذلك المنصب حتى وإن لم يستطيعوا احترام شاغله الحالي. والثانية ينبغي على الدولة أن تكون كياناً متميزاً عن السكان الذين تحكمهم، وخلافاً للمدينة الإغريقية التي يصفه أرسطو بأنها كتلة من المواطنين، فإن الدولة هي جهاز يتولى الحكم على مواطنيها. إذا فالدولة المثالية هي وحش بارد، على وجه الدقة بسبب خاصيتها اللاشخصية المزدوجة؛ الحياد والتجريد. يقدم هذا المثال معياراً نموذجيا يمكن أن يقاس به سلوك الفعلية الدول. وإذا فشلت دولة ما في تحقيق هذا المعيار فتفسير ذلك لا يرجع إلى الخلل في هذا المعيار، بل إلى علة الفساد في الأعمال اللاشخصية لآلة الدولة إما بسبب المصالح الخاصة لمسؤوليها أو بسبب ضغط اصحاب المصالح في إطار السكان الأوسع. انظر: طوني بينت وآخرون (محررون) معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010. ص ص 327–328.

48) فيليب برو، علم الإجتماع السياسي، مصدر سابق، ص77.

49) جورج بوردو، الدولة، مصدر سابق، ص20.

50) جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة: الياس حنا الياس، منشورات عويدات، بيروت _ باريس، 1983، ص46.

51) جورج بوردو، الدولة، مصدر سابق، ص19.

52) جان وليام لابيار، السلطة السياسية، مصدر سابق، ص47.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

فان هذا الاطار برمتة قابل للنقاش والتساؤل النقدي، فإذا كان القانون صيغة من نظام إجتماعي يهدف الى تعميم سلوك معياري موحد[53]، يستند على مركب من الأعراف والاساليب السلوكية، يوافق عليها الجميع، والتي تسمى بالعادات والأعراف الإجتماعية، تأتي من جماعة اجتماعية معينة، وهي قاعدة ملزمة للسلوك[54]، ويتكون من ركنين: الأول هو السلوك المادي الذي يتضمن؛ التكرار، والعمومية، والوضوح، والقدم، والثبات. والركن الثاني هو الإلتزام الذي يشكل بالجانب المعنوي للعرف[55].

ولكي لا ننسى موضوع نقاشنا بين الاتجاه الأول والثاني فإن الباحث لا ينكر موضوعية الاتجاه الأول كإطار نظري مثالي ولكن ينتقده من حيث عدم تجسيده في الواقع، كما لا يؤيد اتجاه الثاني في تبسيطه في الرؤية إلى الواقع بين هذا وذاك نشيد بأن هذا الموضوع يحتاج إلى الدراسة الجادة والعمق في الحياد والموضوعية وإيجاد الأسباب والعلل الكامنة وراء فشل الدول في حقبة الاستقلال لما بعد حقبة الاستعمار.

ولهدف بحثنا هذا ينبغي التميز بين مفهوم الجماعة Communities التي تشير إلى شبكة العلاقات قائمة على ارتباطات مثل القرابة والتراث الثقافي والقيم والأهداف المشتركة يوصف بأنها أكثر عضوية أو طبيعية، فالجماعة ترتبط بمفهوم الضيق لأمن الجماعة والمقترنة بـ "ما قبل الحداثة أو بالأحرى ما دون الدولة والتي تدعم السلطة التقليدية. ويشمل كل الجماعات الفرعية داخل مجتمع الدولة وخاصة غير المندمجة فيها وتشعر بالتهميش مثل الاقليات العرقية أو الدينية وكذلك القبائل أو العشائر أو النزعات المناطقية التي تحول دون تكوين مجتمع جامع لكل اطيافها. بينما مفهوم المجتمع Society مقترن بالدولة لتدل على تكون مجتمع جامع لمجموعة من الجماعات من خلال عقد اجتماعي أو دين جامع أو شرعية تاريخية جامعة[56]. من خلال ما بيننا يمكن القول بان الدول التي لم يتمكن أو بالأحرى لم يتكون فيها مجتمع موحد لا تزال تعيش مرحلة ما قبل تكون المجتمع السياسي. من المفيد هنا الإشارة إلى ما حدده

53) روبرت الكسي، فلسفة القانون، ترجمة: د. كامل فريد السالك، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص43.
54) د. عادل العوا، عمدة في فلسفة القيم، مصدر سابق، ص ص11–12.
55) سامي جمال، القانون الدستوري والشرعية الدستورية، منشأ المعارف، الأسكندرية، ط2، 2005، ص43.
56) للمزيد من التفاصيل انظر: طوني بينت وآخرون (محررون) معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010. ص ص 244–250 و 593–598.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بيار كلاستر أوضاع المجتمعات (أو الجماعات) التي لا تمثل دولة خاصة بها بأنها: 1- مجتمع صغير ومغلق تربطهم روابط عائلية (قبلية أو عشائرية). 2- مجتمع جامد لا يتمتع بالتجديد الاجتماعي خاصة في نواحي الفكر. 3- مجتمع يتصف بالهمجية بحيث يكون فيها الإستعمال العنف من حق كل شخص وخاصة الذكور، بينما يكون احتكار الكلام الشرعي (أو بالأحرى النفوذ) لشخص واحد أو لعدد منهم. 4- مجتمع لا يفهم في الاقتصاد (بمعنى فائض الانتاج والقيمة المضافة) يحتقرون قيم العمل (المهنة مهان) ويتبنون قيماً تؤدي إلى الكسل، ويسود محاكات حياة الرفاهية بشكل استباقي[57]. ويشير أيضاً بأن هناك فكرتان أساسيتان متعارضتان ومتكاملتان عن السلطة السياسية في هذه المجتمعات: الأولى لا تمتلك أي شكل حقيقي للتنظيم السياسي، وهذا الغياب يقود إلى رفض وظيفة السلطة نفسها، وبالتالي تصبح مجتمعات جامدة في مرحلة تاريخية لما قبل السياسية أو فوضوية في أحسن الاحوال. أما الفكرة الثانية فعلى عكس الأولى المجتمعات البدائية التي تجاوزت حالة الفوضى الأولية وتوصلت إلى نموذج من الإنتظام الجماعي، اقرب إلى الواقع في عصرنا الحالي، والملاحظ ان هذه المجتمعات إما تعاني من النقص في آليات ضبط السلطة أو تعاني في الإسراف منها، بمعنى آخر إما تعاني من التسيب والفوضى أو تعاني من الطغيان أو تعاني من كليهما معاً[58].

من منطلق ما أوردنا نستكمل الصورة بتسليط الضوء على مفهوم الثقافة كوعاء وبيئة لتشكل القيم بابعادة السلبية والإيجابية. إذ يعتبر التعريف الذي قدمه عالم الانثروبولجيا تايلور عام 1871 أول تعريف منهجي بوصفها: "الكل المركب الذي يشمل المعارف والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف، وغيرها من القدرات والعادات التي حصل عليها الفرد بوصفه عضوا في المجتمع"[59]. ويعالج مالينوسكي الثقافة باتجاه وظيفي حيث "تؤدي كلّ عادة وكل شيء وكل فكرة وكل معتقد وظيفة حيوية ما وتضطلع بمهمّة ما، وتمثل جزءاً من الكلية العضوية غير قابل للتعويض"[60]. وينظر إليها ليفي-شتراوس من منظور

57) بيار كلاستر، مجتمع اللا دولة، ترجمة: أحمد ياسين، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط٢، ١٩٩١. ص ص 186–214.

58) بيار كلاستر، مجتمع اللا دولة، ترجمة: أحمد ياسين، مصدر سابق، ص29.

59) Edward B. Tylor, *Primitive Culture*, Vol 1, J. Murray, 6th ed, London, 1920, p 1.

60) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ص58.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بنيوي بوصفها "مجموع الأنساق الرمزية، تتصدرها اللغة وقواعد التزاوج والعلاقات الاقتصادية والفن والعلم والدين. كل هذه الأنساق تهدف إلى التعبير عن بعض أوجه الحقيقة الطبيعية والحقيقة الاجتماعية، وأكثر من ذلك التعبير عن العلاقات التي ترتبط بها كل من هاتَين الحقيقتَين، وتلك التي ترتبط بها الأنساق الرمزية ذاتها بعضها ببعض"[61]. ويستخدم بورديو مفهوم الهابيتوس Habitus، أي السجية، بدل الثقافة بوصفها "أنساق من الاستعدادات المستدامة والقابلة للنقل. إنها بنى مُبنيَنة، قابلة، مسبقاً، للاشتغال بوصفها بنى مُبنيَنة، أي باعتبارها مباديء مولِّدة ومنظِّمة لممارسات وتمثلات يمكن لها، موضوعياً، أن تتأقلم مع هدفها، من دون افتراض رؤية واعية للغايات والتحكم الصريح في العمليات الضرورية من أجل بلوغها"[62]. يعتقد إريك فروم بأن الطبع الاجتماعي، دون تسميته بالثقافة، يدفع الناس إلى أن يتصرفوا ويفكروا كما تتطلبه مجريات حياتهم الاجتماعية. وهذا الطبع الاجتماعي عبارة عن صلة الوصل بين بنية المجتمع والأفكار، وهناك حلقة وصل أخرى وهي "الواقع" حيث ان كل مجتمع يحدّد أية أفكار وأحاسيس يحق لها أن تصل إلى الشعور وأيها يجب أن تبقى لا شعورية. وكما أنَّ هنالك طبعٌ اجتماعي فبالتالي يوجد لاشعور اجتماعي متعلق بمحتويات ومضامين لا يجوز أن يعرفها أو يشعر بها أعضاء المجتمع الموجود إذا ما كان على هذا المجتمع أن يعمل بتناقضاته النوعية بهدوء ومن دون عوائق وعثرات[63]. ويلخص العالم الأنثبولوجي كلايد كلوكون في كتابة (مرآة للانسان) من تعريفات متعددة للثقافة بأنها: "الطريقة الكلية لحياة شعب"، "طريقة تفكير وشعور واعتقاد"، "مجموعة من التوجهات الموحّدة المقاييس حيال المشكلات المتكررة"، "مخزن للمعارف المشتركة"، "السلوك المكتسب"، "تجريد قائم من السلوك"، "آلية للضبط المعياري للسلوك"، "الميراث الاجتماعي الذي يكتسبه الفرد من جماعته"، "مجموعة تقنيات تهدف للتأقلم مع البيئة الخارجية والأخرين"، "راسب من رواسب التاريخ"[64].

ويمكن ملاحظة مدى الصفات والتراكيب التي أُلصقت بها الثقافة والتي ربما تظهر تضارباً استثنائياً مثل "الثقافة العليا"، و"الثقافة الشعبية"، و"الثقافات القومية" أو "الثقافات المحلية". أو الثقافات القومية وثقافات عابرة للقومية وثقافات الشتات. وولّد الارتباط الوثيق بين مفهوم الثقافة وفكرة أساليب

61) المصدر نفسه، ص78.
62) المصدر نفسه، ص142.
63) إريك فروم، ماوراء الأوهام، ترجمة: صلاح حاتم، دار الحوار، اللاذقية (سوريا)، 1994، ص93.
64) كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات، ترجمة: محمد البدوي، المظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص 81–82.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الحياة مجالاً آخر بحيث أصبح لدينا ثقافات تحتية وثقافات مضادة إضافة إلى ثقافات النوادي، والشوارع والثقافة الخليعة. وعلى هذا الغرار تشير مصطلحات مثل ثقافة المستهلك، والثقافة المادية، وثقافة الاعلام، والثقافة البصرية، في حين تشير "صدمة الثقافة" إلى وضع حديث على نحو متميز ينشأ عن إفراط التعرض للإثارة الثقافية[65]. من هذا العرض الشيق عن محتوى الثقافة يمكن القول بأنها أشمل من القيم مخزن للقيم وبيئة تعيش وتتوالد وتتغير القييم سلباً وإيجاباً. وبالتالي لايمكن عزل الأفراد والجماعات والمجتمعات من القيم التي يمتلكونها وبالتالي ينعكس كل هذا على النخبة السياسية (أو النخب السياسية للجماعات داخل المجتمع) وبالتالي تنعكس ذلك على النسق القيمي لتتجسد في النسق القانوني والنظامي السياسي الذي يُفرز عنه. واثبات ذلك سهل من ناحية وضوحه و صحب من ناحية كثرة ما كتب عنه.

ولنبدأ بربط القيم بالخطاب السياسي إذ لا شك بأن كل سلطة لابد له من شرعية سواء كانت مُقنعة أو مفروضة، لابد له من امتلاك خطاب سياسي، اجتماعي، اقتصادي، ديني، وثقافي. حيث يوضح كلاستر : "ان فعل الكلام هو قبل كل شيء حيازة سلطة الكلام" بمعنى آخر فإن ممارسة السلطة تؤمن السيطرة على الكلام أي الخطاب، فالسادة وحدهم يحتكرون الكلام وعلى تابعيهم الصمت والإحترام سواء بسبب الإجلال أو من الخوف، وبالرغم من انتقاد هذا المنطق لكنه واقع فعال جداً. ان السلطة والكلام يستمران معاً على مر التاريخ، كل واحد منهما هو جوهر الآخر، وثنائية السلطة والخطاب ينطبق على كل المجتمعات القائمة على الانقسام: أسياد-عبيد، اشراف- تابعون، قادة مواطنون[66]. إذا كان هذه علاقة المتبادلة بين السلطة والخطاب، فهناك علاقة اخرى تكمل الصورة وهي العلاقة ما بين الكتابة والقانون. فالقانون هو في الوقت نفسه كتابة، وكانت ابتكار الكتابة للقانون، و"القانون يسكن الكتابة" فكل قانون هو مكتوب وكل كتابة هي مؤشر على القانون. كل الملوك والأباطرة والفراعنة عرفت كيف تفرض على الشعوب قانونها، فالكتابة على الحجار والجدران تقول بسلطة القانون[67].

65) طوني بينيت وأخرون، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، مصدر سابق، ص ص 225–226.
66) بيار كلاستر، مجتمع اللا دولة، مصدر سابق، ص 156.
67) بيار كلاستر، مجتمع اللا دولة، مصدر سابق، ص 176.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

فى كل الأحوال ان العرف يحدد تعاليم التصرف، ويأمر بالسير عليها واطاعتها، ويعمل على ازالة الحواجز التي تعيق نفاذها. وهذه التعاليم هي احكام قيمية تحدد للناس ما يجب عليه القيام به سلوكياً سواء كان فردياً او جماعياً[68]. من هنا نصل الى نتيجة مردها ان القواعد القانونية الملزمة التي تنظم سلوك المجتمع السياسي هي وليدة الأنساق القيمية الكائنة في المجتمع.

المطلب الثاني: اساس القيمي للمجتمع السياسي

كما وجدنا فيما سبق ان الإستقلالية هي من اهم سمات المجتمع السياسي، بمعنى ان المجتمعات السياسية لا يمكن الإندماج فيما بينها بأي شكل من الأشكال، بسبب الفوارق والتمايزات في الأنساق القيمية من مجتمع سياسي لآخر، فهذه التمايزات تمنحه خصوصية معينة تسمى الهوية*. مثلاً ان المجتمع السياسي الأمريكي قام على اساس قيم الكرامة، والمساواة، والحرية، والعدالة، والفرص المتكافئة للفرد الأمريكي[69]، وان تلك القيم السياسية تتجسد في الميثاق الأمريكي*، التي تشكل اطاراً لسلوك المؤسسات السياسية التى تجاهد لتحقيقها[70].

وبصفة عامة تبنى العلاقات بين افراد كل مجتمع سياسي على الهدف الذي يرمي الى تحقيقه، وهو الذي يمنح المجتمع خصوصيته، واهداف المجتمع هي تحقيق القيم الدينية، والسياسية، والإجتماعية، والثقافية، عن طريق تقنية السلطة السياسة، لان السلطة ما هي الا اداة لبلوغ الهدف الذي تكوَّن المجتمع من اجله[71].

---

68) د. عادل العوا، عمدة في فلسفة القيم، مصدر سابق، ص13.

* هي احساس فرد او جماعة بالذات، انها نتيجة وعي الذات، بأنني انا او نحن نمتلك خصائص مميزة ككينونة تميزني عنك او عنهم.

69) صموئيل ب. هنتنغتون، من نحن، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، 2005، ص78.

* غونر ميردال هو اول من استخدم هذا المصطلح في عام 1944 في كتابه المأزق الأمريكي، وهو يشير الى ان لدى الأمريكيين شيئاً مشتركاً: خصائص اجتماعية اساسية، ميثاقاً سياسياً، الذي سماه بشكل صريح الميثاق الأمريكي.

70) المصدر نفسه، ص86.

71) جورج بوردو، الدولة، مصدر سابق، ص19.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

من الطبيعي ان تظهر اختلافات بين الأنساق القيمية من مجتمع سياسي لآخر، لان كل مجتمع من خلال مسيرته التأريخية يبتكر لنفسه منظومة من القيم السياسية، والإجتماعية، والأخلاقية التي تتشكل منها هويته الخاصة ويتميز بها عن مجتمع سياسي آخر.

بقول آخر فان المجتمع سواء أكان متقدماً او متخلفاً لا يستطيع ان يعيش من دون التجانس والتفاهم بين افراده، اما السبيل الى بلوغ هذا المراد هو الأنتماء إلى القيم الأساسية التي يؤمن بها المجتمع والتي يبنى عليها البناء الإجتماعي[72].

تكشف الصورة السابقة اسهام النسق القيمي في تكوين المجتمع السياسي، لذلك يمكننا القول بأنه لا يمكن التفكير في خلق مجتمع سياسي خارج نطاق القيم. بمعنى آخر ان صفة المجتمع السياسي يصلح اطلاقها على تلك المجتمعات التي تجتمع على توليفة من العادات، والأعراف، والتقاليد التي تساهم في انشاء نسق قيمي اساسي للمجتمع، والسلطة السياسية بدورها تسعى الى تنظيم سياسي لحماية هذا النسق بغية الحفاظ على حياة المجتمع وديمومتها.

وفي الواقع ان السلطة السياسية ضرورية في جميع المجتمعات البشرية، لأنها تحمي المجتمع وتشجع اعضائه على احترام القواعد التي يبنى عليها المجتمع[73]، وتحافظ على نظام القيم في الجماعة السياسية من خلال النظام السياسي[74]، وتسعى بشتى السبل ان تحصر الصراع والمنافسة بين الأفراد والجماعات[75].

باختصار ما هدف السلطة السياسية سوى " تنظيم وترتيب علاقات العناصر للجماعة، وكذلك فإن توظيف الطاقات في اتجاه معين تحدده الفلسفة السائدة في الجماعة، اي القيم التي فرضتها القوى المسيطرة على هذه الجماعة"[76].

72) جورج بوردو، الدولة، مصدر سابق، ص142.
73) جورج بالانديه، الأنثروبولوجيا السياسية، مصدر سابق، ص54.
74) جورج بوردو، الدولة، مصدر سابق، ص55.
75) جورج بالانديه، الأنثروبولوجيا السياسية، مصدر سابق، ص54.
76) محمد زيعور، السلطة والقيادة، شركة رشاد برس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1990، ص31.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

السلطة السياسية باعتبارها تحتكر القوة والإكراه المادي تحاول المحافظة على النظام العام من اجل بقاء المجتمع بشكل متجانس ومتصالح مع نفسه، من البديهي ان النظام لا يأتي من الفراغ وانما هو نتيجة من نتائج تطبيق القانون، والقانون كونه ثمرة من ثمرات الأحكام والأنساق القيمية، وهذا يعني ان اداء وظيفة المحافظة على النظام من قبل السلطة السياسية يؤدي بالنتيجة الى حماية القيم والأنساق القيمية في المجتمع السياسي.

وفيما يتعلق بالمحافظة على النظام فإن السلطة السياسية في كل المجتمعات تجتهد الى الدفاع عن مؤسسات قائمة من خلال تطبيق القانون وسريان تنفيذه على الجميع بهدف خلق بيئة ملائمة لممارسة نشاطات الناس، وهذه البيئة هي "الوسط الإجتماعي الذي ينبغي ان يتوفر له القدر الكافي من الأمن والديمومة والإستقرار"[77].

لا ريب فيه ان أي مجتمع لا يمكن ان يسير ويدوم في ظل الصراع بين افراده وقوى عازمة الى عدم قبول الآخر والاصرار على عدم تسوية خلافات. ان اضمحلال الأمبراطوريات العظمى يعود إلى استمرار صراعات غير متناهية بين الأفراد والجماعات[78].

وبطبيعة الحال ان السلطة السياسية التي تحكم المجتمع السياسي، يجب عليها ان تمتثل لأحكام المجمتع وقيمه، ولمعاييره السياسية، والثقافية، والأخلاقية[79]، وكذلك عليها ان تخضع للقانون، والدستور، والمؤسسة، والا ستتحول إلى سلطة من اجل السلطة وتؤدي إلى الإستبداد والطغيان[80].

الخاتمة

77) جان وليام لابيار، السلطة السياسية، مصدر سابق، ص77.
78) جورج بوردو، الدولة، مصدر سابق، ص91.
79) سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص52.
80) المصدر نفسه، ص59.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بعد الإنتهاء من البحث نستطيع تلخيص اهم ما وصلنا اليه:

1- لا يمكن عزل الأخلاق عن النسق الثقافي السائد في المجتمع، لأن النسق الثقافي ذاته ليس الا المرحلة المتطورة للمبادئ الأخلاقية، والمبادئ الأخلاقية ليست الا تجديد للنسق الثقافي، وفي مرحلة ما من مراحل تطور المجتمع ستتحول هذه المبادئ الى قاعدة قيمية لقياس سلوكيات المجتمع، وتصبح هذه القاعدة كياناً جديداً في النسق الثقافي الإجتماعي بمجرد قبولها من قبل المجتمع واكتسابها صفتي الأعتياد والإلتزام. ولكن القيم هي اوسع واشمل من الأخلاق، على رغم ان الأخلاق هي الغاية والبداية لها. وهي ضمير الجماعة ومصدر الإلتزام في المجتمع، فالقيم بهذا المعنى هي ضرورة اجتماعية، وهي معايير واهداف لابد ان نجدها في كل المجتمعات.

2- تمَكنَ المجتمعات المتقدمة من تطابق بين مفهوم الدولة والمجتمع السياسي بحيث نستطيع ان نسمى مجتمعاتهم باسم دولهم، حين نقول المجتمع الفرنسي نشير إلى الفرنسيين داخل فرنسا ولا يشمل الفرنسيين في مقاطعة كيوبك في كندا. ولكن في العالم الثالث هناك هوة شاسعة بين المفهومين، مثلاً: هناك دول كثيرة تتضمن اكثر من جماعة سياسية متناقضة في العرق، والدين، واللغة التي تحول دون تكوين مجتمع سياسي يجمعهم مصلحة مشتركة ويربط فيما بينهم نسق من القيم السياسية والدينية والقومية، والعراق خير مثال على ذلك. وبخلاف ذلك؛ هناك مجتمعات سياسية دون دولة بحيث تشكل جزء من دول لا تعبر عن مصالحها واهدافها وتطلعاتها المستقبلية، مثلاً: الجماعات السياسية الثلاث في العراق لا تجمعهم سوى كيان قانوني تسمى العراق، ولكل جماعة سياسية نسق قيمي سياسي، وقومي، ومذهبي مختلف عن الأخرى ومصلحة مغايرة عن مصالح الأخرى، ويتطلع كل جماعة الى تكوين دولة لنفسها لتحقيق اهدافها السياسية والقومية والمذهبية.

3- ان الدول التي فشلت في تكوين المجتمع السياسي لا تستطيع السير نحو الإنفتاح الإجتماعي والفكري بسبب وجود روابط قبلية أو عشائرية، وتخضع الحياة الإجتماعية والسياسية فيها لظاهرة العنف والإكراه المادي، ومن الناحية الإقتصادية تعاني من التخلف بفضل احتقارهم لقيم العمل ويتبنون قيماً تؤدي إلى الكسل.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4- كل مجتمع من خلال مسيرته التأريخية يبتكر لنفسه منظومة من القيم السياسية، والإجتماعية، والأخلاقية التي تتشكل منها هويته الخاصة ويتميز بها عن مجتمع سياسي آخر، لذلك لا يمكن الإندماج فيما بين المجتمعات السياسية بأي شكل من الأشكال، بسبب الفوارق والتمايزات في الأنساق القيمية، فهذه التمايزات تمنحه خصوصية معينة تسمى الهوية.

5- لا يمكن التفكير في خلق مجتمع سياسي خارج نطاق القيم، لأن صفة المجتمع السياسي يصلح اطلاقها فقط على تلك المجتمعات التي تجتمع على توليفة من العادات، والأعراف، والتقاليد التي تساهم في انشاء نسق قيمي اساسي للمجتمع، والسلطة السياسية بدورها تسعى الى تنظيم سياسي لحماية هذا النسق بغية الحفاظ على حياة المجتمع وديمومتها.

المصادر

1) د. احمد عبدالحكيم عطية، النظرية العامة للقيمة، دون جهة النشر، القاهرة، 2003.
2) إريك فروم، ماوراء الأوهام، ترجمة: صلاح حاتم، دار الحوار، اللاذقية (سوريا)، 1994.
3) د. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، القيم السياسية في الإسلام، دار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001.
4) إميل دوركايم، في تقسيم العمل الإجتماعي، ترجمة: حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1982.
5) انور الجندي، مشكلات الفكر المعاصر في ضوء الإسلام، مجمع بحوث الإسلامية، القاهرة، 1972.
6) بيار كلاستر، مجتمع اللا دولة، ترجمة: أحمد ياسين، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩١.
7) جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة: الياس حنا الياس، منشورات عويدات، بيروت _ باريس، 1983.
8) جورج بالانديه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة: علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

9) جورج بوردو، الدولة، ترجمة: د. سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.
10) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
11) د. الربيع ميمون، نظرية القيم في الفكر المعاصر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
12) روبرت الكسي، فلسفة القانون، ترجمة: د. كامل فريد السالك، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
13) د. سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
14) سامي جمال، القانون الدستوري والشرعية الدستورية، منشأ المعارف، الأسكندرية، ط2، 2005.
15) د. صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، جامعة بغداد، بغداد، 1990.
16) د. صلاح قنصوه، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986.
17) صموئيل ب. هنتنغتون، من نحن، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، 2005.
18) طوني بينت وآخرون (محررون) معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.
19) د. عادل العوا، عمدة في فلسفة القيم، دار طلاس للدراسات والترجمة وانشر، 1986، دمشق.
20) د. عادل فتحي ثابت عبدالحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
21) د. عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع.. جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2008.
22) د. عبداللطيف الفيفي، نقد القيم، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2006.
23) د. عبداللطيف محمد خليفة، إرتقاء القيم، عالم المعرفة، الكويت، 1992.
24) د. قباري اسماعيل، علم الإجتماع والأديولوجيات، المكتب العربي الحديث، الأسكندرية، 1979.
25) كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات، ترجمة: محمد البدوي، المظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
26) محمد زيعور، السلطة والقيادة، شركة رشاد برس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1990.
27) د. محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
28) د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط2، 2013.
29) مولود زايد الطيب، علم الإجتماع السياسي، جامعة السابع من ابريل، بنغازي، 2007.
30) نبيل عبداللطيف، فلسفة القيم.. نماذج نيتشوية، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، دون تأريخ الطبع.
31) Edward B. Tylor, primitive Culture, Vol1, J. Murray, 6th , London, 1920.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

پوختە

سروشتی مرۆڤ وایە؛ هەمیشە بە شوێن ئەو شتگەلە ماتریالیی و گوزارەییانەدا دەگەڕێت کە سوودیان لێوەردەگرێت، بەو مانایەی هەمیشە وێڵی دوای بەرژەوەندیی و تەماحەکانی خۆیەتیی، و لە هەوڵی ئەوەدایە؛ ئالۆڕیی بەرژەوەندیی لەگەڵ تاکەکانی دی کۆمەڵگەدا بکات.

کۆمەڵگەی مرۆیی، لە پێناو پاراستنی بەرژەوەندیی تاکەکانییدا، هەمیشە لە تێکۆشاندایە تا بگات بە ئاستی کۆمەڵگەی سیاسیی، کە باڵاترین ئاستی کۆمەڵگەی مرۆییە. پێویستە ئەوە بزانین؛ کۆمەڵگەی سیاسیی وەکو خەڵاتێك لە ئاسمانەوە نا کەوێتە خوارەوە، بەڵکو سیستمێك لە بەهای بەهێز کە رەنگدانەوەی داب و نەریت و بەهاکانی کۆمەڵگەن، و گوزارشت لە ئامانج و ئومێدەکانی هەنوکەو داهاتووی تاکەکانی دەکەن، رۆڵ لە پێکهاتن و دروستکردنیدا دەگێڕن، دەسەڵاتی سیاسیش، لە رێگەی دروستکردنی رێکخستنێکی سیاسییەوە هەوڵی پاراستنی ئەو سیستمە بەهاییە دەدات تا لە رێگەیەوە کۆمەڵگە لەسەر هەردوو ئاستی کۆمەڵایەتیی و سیاسیی بپارێزیت.

لێرەدا دەکارین بڵێین: سیستمی بەهایی ئەو بەرژەوەندییەیە کە تاکەکانی کۆمەڵگە لە چوار دەوری کۆدەبنەوە، خودی ئەو چەمکە مۆرکێکی گوزارەیی و مۆراڵیش لە خۆدەگرێت کە دواجار یاساو سیستمی سیاسیی لەسەر دادەمەزرێن.

Abstract

It is accepting that human beings naturally seek for something that have intrest for them in their life, whether these things are materials or morals. This indicates that the individuals always looking for their interests and ambitions within the social community. These individuals constantly exchange their benefits and interests with others. Moreover, the political community, as the most prestigious entity, always struggle to preserve the individual interests within its community. It is generally accepting that this type of entity does not

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٢)، ربيع ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

come from out the globe, yet the participation of individuals within this entity forms a strong pattern of ethics that reproduce the customs and traditions of society and then present its objectives and aspirations. The political power seeks to organize politics to protect this format so as to preserve the life of people in both socially and politically. This can be described as the value system that gathers the individuals in the political community around the common interests. This concept has a symbolic nature that includes the moral and ethical aspects which can be seen as essential parts of establishing both the law and political system.